

تراجع «ليكودي»
ثابتة في
الاستطلاعات
خسارة نتنياهو
واقعة



ميشال عيسى... سفير ترامب لشؤون الترفيه والنزح! 2

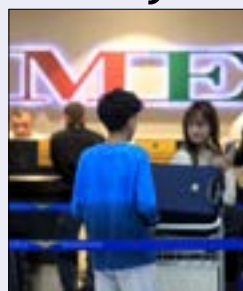


رضائي: إنهاء حرب لبنان شرط لأي اتفاق مع أميركا إسرائيل تصعد وتنعي المناطق التجريبية! 2



تقرير

MEA
«تقاصر»
بالركاب:
حجوزات
تفوق سعة
الطائرات!



تقرير

هيئة الحج
«تنظم»
طريق البر:
حملات
العمره أمام
الاختبار

تقرير



وزيرا
السياحة
والإعلام
يروّجان
لتدخين
السيگار

المشهد السياسي

إسرائيل تنعى المناطق التجريبية: الجيش لا ينزع سلاح حزب الله

رضائي: إنهاء حرب لبنان شرط لأي تفاهم مع أميركا

وسط جمود كبير يهدد الجولة المقبلة من المفاوضات بين وفد سلطة الوصاية وبين العدو، عادت الحملة الإسرائيلية على الجيش اللبناني وإتهامه بعدم تدمير البنية التحتية للمقاومة، في سياق تبرير التصعيد الإسرائيلي المتواصل في الجنوب، والذي يشهد أمس جولة جديدة. فيما بقيت الأوساط السياسية في لبنان منسغلة بالإنباء عن «مسعى أميركي» لتحقيق اختراق في الجبهة اللبنانية، وكان لافتاً ما نقلته قناة «mtv» أمس عن مصادر لم تسمها، بأن السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى «تلقى الضوء الأخضر من إدارته لعقد لقاء مع ممثل عن حزب الله». وهو الخبر الذي جاء بعد ساعات على إعلان عيسى نفسه أن حكومته مستعدة للتحدث مع حزب الله «في حال كان لديه ما يقدمه». وهو كلام أتى بعد يومين على إعلان الوفد السابق توم برازك عن أنه لا مجال لتسوية في لبنان لا يشارك فيها حزب الله.

وبينما يبدو رهان السلطة على تعطيل مسار المفاوضات الإيرانية - الأميركية، فقد جاءت تصريحات أمين سر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي محسن رضائي لقناة «المغار» معلناً أن وقف الحرب على لبنان هو شرط أساسي لأي تفاهم مستقبلي مع الولايات المتحدة الأميركية.

التصعيد جنوباً

وقد واصل العدو عملياته العسكرية، فيما بات أي «حدث أمني» وفق سرية إسرائيل، مدخلاً لجولة جديدة من التصعيد، في وقت

تتزايد فيه الأسئلة حول مستقبل الترتيبات الأمنية التي يفترض أن تضبط الوضع في الجنوب، وكانت آخر حلقات التصعيد حصلت بعد ساعات من إعلان جيش الاحتلال أن حزب الله أطلق مسيرتين محفلتين بالمفجرات باتجاه قواته الموجودة في منطقة مرتفعات علي الطاهر.

وقال الجيش إن إحدى المسيرتين أسقطت بالنيران، فيما فقد الاتصال بالثانية، مؤكداً عدم وقوع إصابات.

ويعد أن قررت إسرائيل من جانبها، أن ما حصل بعد خرقاً من جانب حزب الله، لاتفاق وقف إطلاق النار، فقد سارعت إلى التهديد بالرد، قبل أن تبدأ سلسلة غارات جوية طاولت عريصايليم والنبطية فوقاً وكفرمان، ما أدى إلى استشهاد الشابية سجي شمران التي كانت قد تزوجت قبل يومين. فيما نفذت الطائرات المسيرة غارات إضافية على النبطية فوقاً وكفرمان.

لكن الرد الإسرائيلي لم يبدُ محصوراً في حادثة المسيرتين، فالعمليات الميدانية كانت تتواصل في مختلف المناطق المحتلة عبر عمليات التدمير والحرق، بالإضافة إلى إطلاق النار والقصف في القرى المتاخمة للمنطقة المحتلة. وتعدّ إلقاء قنابل حارقة للتدمير المزروعات، خاصة لإعادة بناء الدولة، ولا مشروع السياسة اللبنانية.

وفي مقابلة مع «المغار» أمس، قال رئيس الجمهورية ورئيس

الولايات المتحدة، بأن مخطط «المناطق التجريبية» في جنوب لبنان قد فشل. وأضاف الموقع أن إسرائيل «تعتبر أن الجيش اللبناني لا يقوم بتدمير البنى التحتية الإرهابية، رغم حصوله على إحداثيات قدمها الجيش الإسرائيلي». وأهمية هذه المعلومة لا تكمن فقط في مضمونها، بل في الجهة التي قيل إنها تلقته. فإسرائيل لا تتحدث هنا عن تقييم

من جانبه، أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني محسن رضائي أن إنهاء الحرب في لبنان وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها يشكّلان أحد شروط التقاهم مع الولايات المتحدة، مشدداً على أن طهران «جادة» في هذه القضية. وأضاف أن إنهاء الحرب في غزة ووقف الهجمات الإسرائيلية على سوريا يدخلان أيضاً ضمن هذه الشروط.

وفي مقابلة على قناة «المغار» أمس، قال رضائي: «إننا ندافع عن لبنان

بكل ما أوتينا ونقدّم له الدعم»، وإن إسرائيل «لم بعد بمقدورها التقدم باتجاه الضاحية وبيروت»، معتبراً أن مقاومة حزب الله كانت «استثنائية». وأن خسائر إسرائيل خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأخيرة كانت ملحوظة. وأضاف: «لا يحق لأحد التحرك باتجاه بيروت والضاحية»، وإيران «تراقب التطورات بمنتهى الجذبة»، وأكد أن إسرائيل «ستنسحب مُرغمة»

”

لجا العدو إلى تصعيد كبير أفس، متذرعاً بأن المقاومة قصفت قواته في مرتفعات علي الطاهر بمسيرات مفخخة

من المناطق التي تسيطر عليها في لبنان، «مع خسائر فادحة وهزائم تكرار». وشدد على أن أفاق المستقبل بالنسبة إلى لبنان وإيران وغرب آسيا «مشرفة جداً»، وهناك «انتصارات كبرى» ستحتفي في مستقبل لبنان وإيران والمنطقة. ولغت رضائي إلى أن بلاده «الطام انتهجت سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان»، وإلى أن علاقتها بحزب الله «استراتيجية وشاملة»، لكنها «لا تخوض في تفاصيل الهيكلية العسكرية لحزب الله» ولا في القرارات التي يتخذها.

وأضاف أن حزب الله قادر على اتخاذ قراراته العسكرية بنفسه، وأن الجيلين الثاني والثالث من الحزب بمسكان اليوم بزماء الأمور، وسيتمكّنان من ملء فراغ غياب كبار الشخصيات.

ووجه رضائي تحية إلى الأمين العام للحزب الشيخ نجيم قاسم الذي «بوّجه ويقود على نحو حسن ويرعى شؤون المقاومة بحكمة وتدبير ووعي وشجاعة»، وقال إن قاسم استطاع أن «يملا فراغ غياب كبار الشخصيات في حزب الله»، كما وجه «شكراً خاصاً» إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، «المناضل الذي لا يعرف الكلل والمهلل»، والذي «حضر في الميدان بقوة في الساحة السياسية للبنان».

من جهة أخرى، قال رضائي إن إيران كانت تتوقع من الدول التي وقعت اتفاقاً مشتركاً أن تصدر إعلاناً ضد إسرائيل منذ اليوم الأول، وأن تطالبها «بالتراجع والانسحاب من جنوب لبنان وجنوب سوريا»، وربط فتح مضيق هرمز بتنفيذ الولايات المتحدة شروط إيران، مكرراً أن قضية المضيق «مرتبطة بانتهاء الحرب في كل المنطقة وفي لبنان وغزة على وجه الخصوص»، واعتبر أن انتقال الولايات المتحدة من الحرب العسكرية إلى الحرب الاقتصادية يعكس إدراكها أن الحرب العسكرية وحدها ليست كافية. وأكد أنه «لن يكون هناك أثر للقواعد الأميركية في غضون الأعوام العشرة المقبلة»، ولن يكون لأميركا حضور ملموس في منطقة غرب آسيا.

(الأخبار)

متري: توثيق انتهاكات العدو..

بجهد شخصي!

ندى أيوب

لا تبدو الدولة اللبنانية مستعدة لمنح الغطاء السياسي لمسار توثيق جرائم الحرب التي يرتكها العدو الإسرائيلي في لبنان، ولا سيما لجهة تحويل هذا التوثيق إلى مسار رسمي يمكن أن يبنى عليه لاحقاً في المقاضاة. ومع أن توثيق هذه الجرائم من قبل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، برئاسة نائب رئيس الحكومة طارق متري، يبقى ضرورياً لحفظ الأدلة والوقائع، فإن تحويله إلى مسار قضائي أو سياسي يبقى متعذراً في ظل قرار واضح لسلطة الرئيس جوزيف عون ونواف سلام، بعدم إعصاب إسرائيل إلا أن ما يكشفه متري بصراحة غير مسبوقة، عن هذا الملف، يقود للاستنتاج أن ليس عون وسلام وحدهما من قررا التنازل عن حق لبنان في مقاضاة العدو، بل هناك لوبي وزاري غير معني بالإبادة، وأن متري وجد نفسه وحيداً، يجاهد في سبيل توثيق الإبادة العمرانية والثقافية والبيئية المرتكبة بحق البلد.

وخلال جلسة حوارية نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت مع متري كشف الأخير تفاصيل مرتبطة بسياق إدراج المادة 13 في اتفاق الأطار، ويرفض بعض الوزراء الحث في انتهاكات العدو مع الجهات الخارجية والداخلية المهمة، خصوصاً وأن تنازل عون وسلام عن حق مقاضاة إسرائيل كرساه في المادة 13 من «اتفاق الأطار» الموقع بين السلطة اللبنانية وإسرائيل. وخلال الجلسة التي شارك فيها صحافيون وحقوقيون نقل متري عن رئيس الوفد المفاوض، السفير السابق سيمون كرم، أن «الوفد الإسرائيلي هدد الوفد اللبناني بمقاضاة الدولة اللبنانية أمام محاكم في الولايات المتحدة الأميركية، بحجة أن السلطة اللبنانية تأوي منظمة إرهابية، (حزب الله) ما استدعى أخذ قرار التنازل عن مقاضاة إسرائيل».

وإذا كان كرم يقدم هذه الرواية باعتبارها حجة تبرير قبوله بالمادة 13، التي يتنازل لبنان بموجبها عن حقه في مقاضاة إسرائيل، فإنها، في المقابل، تطرح علامات استفهام حول خبرة وإداء الوفد المفاوض، وقدرته على التعامل مع الضغوط في أثناء عملية التفاوض. إذ إن مجرد التهديد بمقاضاة لبنان لا يمكن أن يكون محد ذاته مبرراً للتنازل عن حق أساسي في ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية، خصوصاً أن لا شيء محسوم بأن إسرائيل ستتمكن من مقاضاة لبنان، في المقابل فإن مسألة الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، هي انتهاكات تتوافر بشانها وقائع وشهادات وأدلة، ويجمع على كثير منها خلفاء إسرائيل قبل خصومها.

متري، أبدى ملاحظات عديدة على مسار المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، ونتائجها، وعلى «اتفاق الأطار»، مع تأييده لعملية التفاوض من حيث المبدأ. لكنه يعتقد أن المشكلة لا تتوقف عند اتفاق الأطار. كون الأجواء، لم تكن في أي وقت مؤاتية طرح ملف التوثيق الذي يعمل عليه داخل الحكومة، أو لانتزاع تعهد رسمي بمقاضاة إسرائيل».

وتكشف الوقائع التي أوردها متري عن مشكلة أعمق. وفي معرض شرحه للقاءات بين وفود أجنبية ومحلية مع بعض الوزراء بشأن قتل إسرائيل لصحافيين، قال متري «إن الوفود كانت تسمع من الوزراء عبارة مثل أن إسرائيل ليست من اختصاصنا، وعليكم بالتوجه

إلى (متري) خاتمة هذا الملف». ويتفاقم الكلام مع معطيات توافرت لـ«الأخبار»، حول ما سمعته منظمة «مراسلون بلا حدود» من وزير العدل عادل نضار، عندما فاجئته بمسألة التعاون من أجل محاسبة إسرائيل على قتل الصحافيين اللبنانيين، فكان جوابه وفق المصادر «يجب البعد من محاسبة إيران وحزب الله، اللذين تسبباً بنشوب الحرب». وتدل هذه الوقائع على أنّ غالبية الوزراء يتعاملون مع الجرائم الإسرائيلية باعتبارها شأنًا لا يعنهم، ولا يريدون التعاون مع الجهات المهمة بإلقاء الضوء على ما يتعرض له لبنان. وفي ظل هذا الواقع، يؤكد متري أنه «خيار الاستمرار في الحكومة، والعمل بالحد الأدنى على توثيق مادة عن جرائم العدو».

وقد ركزت الجلسة على مسار توثيق الانتهاكات الإسرائيلية خلال الحرب الأخيرة على لبنان، والمنهجية والآليات التي اعتمدتها اللجنة التي يرأسها متري. وهو أكد أنه أخذ على عاتقه توسيع نشاط مرصد التوثيق، ليشمل أكبر قدر ممكن من الانتهاكات التي ترتقي إلى مستوى الإبادة، بما في ذلك عمليات قتل الصحافيين والمدنيين، ووجه دعوة إلى الجمعيات والمنظمات والنقابات والصحافيين وكل المهتمين بهذا الملف للتعاون في عملية التوثيق، مشيراً إلى أنه يضطر بنفسه إلى التواصل مع الصحافيين الذين ينشرون مواد توثيقية عن الانتهاكات، في دالة واضحة على غياب جهاز أو جهة رسمية متخصصة تتولى مساعدته في هذه المهمة. لكنه شدد في الوقت نفسه على أن الطروحات عليها أن تراعي حدود الحركة المتاحة، قائلًا «الجميع هنا يعلم ما يمكن فعله وما لا يمكن فعله».

وفي ما يتعلق بإمكان ملاحقة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية، استعاد متري لفتاه تعود إلى الحكومة السابقة التي كانت قد أقرت الانضمام إلى «نظام روما» الأساسي، قبل أن تتراجع عن قرارها، ما حال دون استكمال الإجراءات المطلوبة لتمكين لبنان من اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال بوضوح إن «الحكومة الحالية لن تعود إلى فتح هذا المسار أو إلى طرح قرار الانضمام». مع إشارة إلى أنّ المحكمة الجنائية الدولية تستطيع، ضمن ظروف والثبات محدّدة، قبول النظر في جرائم ارتكبت خلال مدة زمنية معينة، حتى في حال عدم انضمام الدولة المعنية إلى «نظام روما».

ما تكشفه الجلسة يتجاوز البات التوثيق نفسها، فحين يعمل مسؤول حكومي على جمع أدلة جرائم ارتكبت بحق مواطنين من دون غطاء سياسي واضح من حكومته، يصبح هذا الرجل للوفود التي تطرح هذه الجرائم إن إسرائيل مش «اختصاصنا». ويصح البحث متعلقاً بوظيفة الدولة نفسها، ويمدّ قدره المواطن على الوثوق بأنّها ستحميه، إذا كانت الدولة نفسها تتعامل مع توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها وكأنه ملف لا يعنيه، علماً أن متري نفسه، كان عرضة لإرباك يوم حمل الملف إلى لجنة حقوق الإنسان في فيينا، وأضاف أن طائرته أقتلعت بعد ساعات من توقيع لبنان اتفاق الأطار، ولم يكن يعرف كيف ينصرف، وما إذا كان التوقيع يمنعه من القيام بالخطوة، قبل أن يقرر السير بالخطوة طالما لم تطلب منه العودة إلى بيروت.

سفير عصا الغولف في بيروت: أنت هنا لأي مهمة؟

ميسم زرق

هناك حادثة قديمة تُروى عن الرئيس تقي الدين الصلح مع سفير أميركي وصل إلى بيروت في السبعينيات، في زمن كانت فيه واشنطن تقول إنها تريد للبنان شيئاً أفضل. لم يتحمّس «تقي بك» كثيراً للفكرة، وحين أقنع الرجل بلقاء السفير، لم يستهلك وقته في المجاملات ولا في التعارف الدبلوماسي الطويل. صافحه، ونظر إليه، وذهب مباشرة إلى أصل الحكاية: «سعادة السفير أنت هنا من أجل أي مهمة؟»

كان السؤال يوجهها سياسياً. وهو يصلح اليوم للسفير الأميركي ميشال عيسى. ذلك أن الأخير يتصرّف كما لو أنه اكتشف أن السفارة لا تكفي، وأن عليه أن يملأ الفراغ بنفسه. يتحرّك بكثافة، يلتقي الجميع تقريباً، ويحرص على أن يعرف الجميع تقريباً أنه التقى الجميع. وكان المهمة ليست فقط ممارسة الدبلوماسية، بل إثبات ممارسة الدبلوماسية.

منذ وصوله إلى بيروت، يصبغ على المرة أن ينهمك بالتقصير في شيء واحد على الأقل: الحضور. الرجل موجود. دائماً موجود. في السفارة،

في دار طائفة، في صالون سياسي، عند وزير، لدى مرجع، في مناسبة، في لقاء، في حفلات غنائية وفي صورة. معروف عن عيسى أنه يتكلم كثيراً على نمط جلسات «الصبحية» اللبنانية، وهو لم يأخذ وقتاً للتأقلم مع الـ«إيف ستايل» اللبناني. لكنه في البداية، وبحسب رواية نقلت عن لسانه، كان يتحدث عن صعوبة لبنان وتقديرات ملفه السياسي، حتى إنه قال، في لحظة صراحة لافتة، إنه كان

يفضّل لو بقي في واشنطن، حيث يستطيع أن يلعب الغولف مع الرئيس دونالد ترامب في «الويك أند»، بدلاً من أن يجد نفسه غارقاً في متاهة السفير الذي جاء إلى لبنان واكتشف الشابية سجي شمران التي كانت قد تزوجت قبل يومين. فيما نفذت الطائرات المسيرة غارات إضافية على النبطية فوقاً وكفرمان.

(منه الويب)



أولويات الإدارة الأميركية. فواشنطن، في عهد ترامب، لا تبدو وكأنها تحمل مشروعاً لبنانياً متكاملًا بالمعنى السياسي للكلمة. لا ورشة أميركية خاصة لإعادة بناء الدولة، ولا مشروع اقتصادياً أميركياً لإنقاذ لبنان، ولا خطة سياسية أميركية معنية بإنجاح عهد الرئيس جوزيف عون ولا تعزيز مكانة الرئيس نواف سلام. لبنان نفسه لم تكن واضحة بالقدر الذي تُهمُّ. لأنه يتقاطع مع ملفات أكثر أهمية: إسرائيل، حزب الله، السلاح، وأمن المنطقة. وهنا تحديداً بدأ مازق السفير:

كانت مورغان أورتاغوس قد ملأت جزءاً من المساحة، وتوم برازك دخل بنفويض مباشر. وزارة الخارجية لها قنواتها. والملفات الأمنية والعسكرية لها مؤسساتها. أمّا عيسى، فكان عليه أن يجد لنفسه مكاناً بين كل هذه المستويات، فوجد المكان في العلاقات العامة. عيسى ليس سوى مُكثّر صوت لعاصمته. ولغته العربية باللهجة المحلية، لا تسعفه كثيراً، فيدخل دائماً في سجالنا، كان آخرها مع النائب وليد جنبلاط. جاء ذلك إثر لقائه شيخ العقل سامي أيي المني، في دار طائفة الموحدين الدروز. حين سُئل عن جنبلاط وموقفه من «الأطار الثلاثي»، اختصر عيسى موقف الرجل بعبارة «يوم بدو ويوم ما بدو»، وأضاف أنه سيتواصل معه قريباً. لم ينتظر جنبلاط طويلاً. ردّ بأن السفير «وسط انشغالاته الثقافية السياسية المتعددة»، لم يتمكن من

”

لا يترك ميشال عيسى هادبة أو سهرة غنائية له أصدقاء برافقونه حيثما يذهب... وغير ذلك، لا يبدو أن الرجل لديه ما يقول، غير خبرياته مع لبنان في زمن الحرب الأهلية

من أنصار جنبلاط! لعل عيسى يصحّ فيه، حتى الآن، لقب «سفير عصا الغولف»، فما حمله إلى بيروت سفيراً لم يكن خبرة دبلوماسية راسخة، وقد قصّعت حركته في لبنان محدودية هذه الخبرة، بقدر ما كان قريبه من ترامب، وما رافق ذلك من علاقة شخصية وسبقها من دعم مالي لحملته الانتخابية. وربما لهذا السبب تحديداً، يبدو أن السفير لا يزال يبحث عن دوره، فيما لم تتحدّد بعد مهمته الفعلية، ولم يستطع، حتى في آخر لقاء حصل في فقرا، عندما كان عيسى وزوجته لبنانيان دعوة نائب رئيس المجلس النيابي الياس أبو صعب إلى العشاء. وفي المكان، صودف مرور أحد الأخوين رحمة السبب تحديدًا، يبدو أن السفير لا يحلّ كثيرًا لثغرات في لبنان، خارج كونه مُرْغداً لشعارات إدارته ومُكثِّفاً لحضورها في المجال العام.

وإذا كان بعض اللبنانيين قد أصيبوا بحالة «جَلْبَق» بهذا السفير، باعتباره ممثل الدولة العظمى، فإن ذلك لا يحلّ كثرة اللقاءات إلى نفوذ، ولا قد سبقته هامة في ذهن السفير: فالسفير الذي لم يجدد بعد لأي مهمة أرسل، لا يستطيع أن يُفخّع الآخرين بأنه يمكس بملف مجرد أنه يجلس مع الجميع ويصوّر مع الجميع. ولأن لبنان تهكم كثيراً «خبريات» السفراء الأجانب، فإن عيسى لا يترك مجالاً للبحث الكثير. فهو دائم التخلّل بين عشاء في هذا المطعم وغداء في

تقرير

MEA «تقاهر» بالركاب: حجوزات تفوق سعة الطائرات!

تأمين رحلة بديلة وتعويض بعض الأضرار الناتجة من تأجيل السفر، إلا أن تداعيات قوتها الرحلة لا تكون متساوية بالنسبة إلى جميع الركاب، كما أن التعويض المالي لا يغطي دائما الخسائر. فبينما يستطيع بعض المسافرين العودة إلى منازلهم أو فنادقهم، مع ما يسببه ذلك من إرباك لبرامجهم السياحية أو مواعيد زياراتهم، يواجه آخرون تبعات فعلية، كطوارئ العمل أو فقدان العمل. تحصل التأجيل، والطالب التزمين بومات دراسية، والمشاركين في معارض ومؤتمرات وبنوات، وفردات المشكلة تعقد بالنسبة إلى الرحلة تستخدم استغلالهم في المرحلة ترانزيت أساسية، إذ قد يؤدي أي تأخير إلى رحلة بديلة أو عدم الحاق بالرحلة التالية، بتقصير

علامات استفهام حول هدى التزام «ميدل إيست» بشروط تطبيق سياسة «الحجز الزائد»

الخيارات المطروحة على «الضحايا»
على تعويضات مادية، بينها تحمّل
كلفة نقله إلى منزله!

وال overbooking، أو «الحجز الزائد»،
سياسة معروفة في عالم الطيران
تعتمدها شركات طيران عديدة في
الشرق الأوسط وأوروبا والولايات
المتحدة، انطلاقاً من معطيات

في ذروة الموسم، وعلى خطوط وشبه
ضعفًا متفرقًا، لم تستطع اولدي
والبراض وابريس، كما تلاحظ علامات
استفهام حول معنى الترام «سيد»
(إيست) شروط تطبيق هذه المسألة،
إلا أن يُفترض تأجيل سفر الراكب
فسرًا من دون موقوفة، بل يُفترض أن
يكون في بلدنا، مع ضمان رحلة
بدلية وتعويض مناسب على الأضرار
الناتجة من هذا التأجيل، سواء
عبر تعويض مالي أو تأمين الإقامة
الفنية وبدلت الطعام والنقل.
ويعترض ذلك السؤال: إلى أي حيلة
اختيار الراكب الذي سيستبعد من
الرحلة. «من سبق ناس الحق»، يقول
أحد أصحاب مكاتب السفر، في

إشارة إلى أن الأولوية تمنح غالباً لمن ينهي إجراءات تسجيل الوصول مبكراً، فيما يصعب المسجلون أكثر عرضة للاستبعاد، ويشير إلى أن «الوساطات» قد تؤدي دوراً في بعض الحالات، فيما ستستخدم أحياناً بعض عدم اختيار رقم المقعد مسبقاً لتحمل مكاتب السفر مسؤولية وجود الراكب ضمن العدد الفائض، عبر القول إنه «لو حُجز المقعد منذ البداية، لما أصبح الراكب ضمن الفائض».

لذلك، يدعو أصحاب الكاكتس «ميدل إيس» إلى إعادة النظر في سياسة «جست» الزائدين، ولا سيما خلال مواسم الغزوة، والاستعاضة عنها بتشييد البنايات في حال عدم الحضور من دون إلقاء «ميسج» (no-show). ويشير إلى أن الشركة يجب أن تعتمد ذات الخيار حال الحرب، عندما فرضت غرامات مرتفعة على رجال الغزاة ضمن مهلة محددة، ووصلت إلى نحو 500 دولار في درجة رجال الأعمال و 300 دولار في الدرجة الاقتصادية، معتبرا أن تشييد هذه الغرامات قد يحث من عدم التقنيين، ويضمن للشركة إعادة إيراداتها بطريقة أكثر إنصافاً، من دون تحميل مسافرين آخرين كلفة تقديرات المحجوز الزائد.

سودا

يارا عبود

الإسرائيلي الأخير على لبنان، وما خلفه من مفقودين
عراقيين قضية المفقودين العالقة منذ الحرب الأهلية، والتي
أكثر من أربعة عقود. فبينما لا تزال مئات العائلات
تنتظر بأنسابها: أين أحياء أم أوت؟ أعادت الإبداعات
جانب الجانب أنجح خبر بيروت، عبر الأسس نفسها
مواقع ومسؤولية الدولة في توثيق الضحايا من جمع
وإدخال التراكم والرد في الأرشيفات: إلى إجراء التحقيقات
منع التفرع وضحايا جدد في ملف لم يُسم بعد.
المفقودين خلال العدوان الإسرائيلي خلال
(فوق) التي نظمته لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في بيروت، بعض اليوم العالمي للمفقودين
30 أ. والمفارقة (بعض العائلات التي فقدت أفراداً
عادت وواجهت حالات فقد جديدة خلال الحروب
عراق لبنان)، بحسب رئيسة اللجنة أهالي المخطوفين
أ. د. حلاوي.

أعلن رئيس «اللجنة الوطنية للمفقودين وإنشاء
فوجزيس سباحة، الهيئة تعمل على إضفاء خلية
الساحة» التابعة للزعامات المسلحة، ولا سيما ما خلفه العدوان
عراق لبنان، داعياً ذوي المفقودين إلى الإبلاغ عن
لديهم من معلومات.

[illegible]

بالأهمية، وفق بيانات قوى الأمن الداخلي، فلما ناضلن
القضية، من أبناء وزوجات وأهات... واختفاء عدنان
1 دفع زوجته وداد للبحث عن عائلات أخرى تعيش
حول اللقاء الذي دعت إليه مئات النساء إلى تحرك
إلى تأسيس لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في
هذا الحبل اليوم؟

وأضحى خلال الفعالية، من خلال التركيز اللاتق على محاولة تعزيز الذاكرة الجماعية، عبر نقل النقاش من عبثنا لعلبت الحرب إلى جيل من شهداء، لكنه اختبر ريب لأحة، تتقاطع في نتائجها الإنسانية. إن في «الجنة الألهي» لم تعد في عهد الشباب، وإن جيل جديد «توحد حقن تعرفو»، ومن هنا خرج عنوان حلواني الشباب إلى التعزف إلى القضية والمشاركة الذاكرة، «تسبب هدف توتيرة الحرب والقتاسامات الذاكرة، لم بلغ تكرار ما حصل، من قضية المفقودين اللبناني وليست ملفاً من الماضي فقط».

رئيس اللجنة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر علي العلي العلي الذي لم يعش الحرب الأهلية، قال: «لجنة لجيل له، والحفاظ على ذاكرة العائلات يساهم في إيجاد الفتي جاءت بعد الحرب، خصوصاً أن جزءاً من

بالقضية، اختارت اللجنة أن تكون فعالية هذا العام «جواز الذاكرة» الذي حمله المشاركون وانقلوا به. تبدا الرحلة بمحطة و«تعرفوا» حول نشأة قضية ان عمل لجنة الأهالي عبر «حكاية اللجنة»، من دون ترمار في النضال عبر محطتي «سوا منعزل فرق».

الزمني الذي رسمته اللجنة وعرضته قبل سنتين أي
الصعيد الشخصي، ولا الرسمي، ولا تحركات على
ضه كما هو. وحتى على صعيد القانون 2018/105،
النواب عام 2018، لتكريس حق عائلات المفقودين
معرفة مصير ذويهم وأماكن وجودهم، لا جديد يُذكر،
أما، وإزالة التحيزات أمام الهيئة الوطنية التي أنشئت
بالمكانات والقدرة على تنفيذ صلاحياتها.

إحصائية تغذي بأن ما بين 5% و 15% من الركاب يحجزون مقاعدهم ولا يسيرون أو لا يبلغون حوزاتهم. فنتيجة لذلك، تتبع الشركات أحباباً تذاكر تفوق عدد الراكب المتاح، على أساس أن جزءاً من الركاب لن يحضر، غير أن هذه التقديرات لا تصيب دائماً. فمعظمنا جميع الركاب، بعد التفتيش للخدمة نفسها أمامنا مرق: كيف توازن بين التزامها تجاه مسافر يحمل حجراً سوداً، وبعثتها في تشغيل الطائرة بأكثر قدرة وتحقيق أعلى عائد؟ ثم تحديداً بين السؤال عن حدود «الحجز الزائد»، ومن يتحمل التكلفة الحقيقية لا تصيب حسابات الشركة.

ولا تقتصر الإشكالية على مبدأ «الحجر الزائد» بحد ذاته، بل تتصل أيضاً بالمخاطرة ببيع تذاكر إضافية

(هيثم الموسوي)

تقرير

هيئة الحج «تنظم» طريق البر: حملات العمرة أمام الاختبار

الفرصة قبل إغلاق طريق البحر أمامهم، خصوصاً أن القرار المرفى يفترض أن يكون أكثر تشدداً، يرى آخرون أن المرحلة المقبلة يفترض أن تعيد الاعتبار إلى الحملات المرحضة وتضع حداً للفوضى التي انتشرت في القطاع خلال السنوات الماضية. إن إقفال الحج والعمرة لم يعد محصوراً بالاحتالات المتخصصة، بعدما دخلت شركات السياحة والسفر على الخط، وأضرطت بعض أشخاص من خارج القطاع وجداً في تنظيم رحلات العمرة مجاًلاً لـ«البزس».

هل يؤدي التنظيم إلى حماية المعتبرين ام ستجد الفوضى طريقاً جديداً للتفاف على الضوابط؟

مسؤولة اليوم، ولا يجوز أن يكون هناك استهتار بالسلامة العامة». وأما الأمر نفسه يراه سمير عيد، صاحب «حملة «أولي العزم»، الذي يعتبر أن الفوضى السابقة أفرزت حملات تحولت إلى «بزنس»، تعامل المعتمر كـ«client».

وتتصل هذه الفوضى أيضاً بمعضلة المرور عبر محطة العبور في الأردن. فبالصاوات اللبنانية لا تنقل

مباشرة إلى السعودية، بل تمر عبر الأردن، حيث تتعاقد الحملات مع شركات أردنية لاستكمال الرحلة إلى مكة. وهنا، بحسب عبد، تقع بعض الجوازات إن "تعاقد البعض مع شركات غير مستوفية للشروط"، وتشمل التلاعب أيضا استخدام باصات قديمة، أو مخالفات موصافات الإقامة، والحجز في فنادق غير مصفحة، وحشر أعداد إضافية من الركاب في الباصات، بما يحول فارق السعر من عامل جذب للمعتمر إلى باب لممارسات قد تهدد سلامته. وهنا، بحسب هاشم، تقع مسؤولية عدم انفراد على المعتمر عليه أن يدر أن السعر بخس، مشددا عليه أن

بحسب الهيئة، «تخلفني» القطار من المتفطين.

وتقول الهيئة إن الخطوة تأتي لوضع حد لسنوات من الإهمال والفوضى في القطار، كان آخر فصلها حادث السبر الذي قتل فيه أربعة حجاج لبنانيين في دعاوى من المتأاضي.

وأذا أثار القرار اعتراضات واسعة بين المعتدلين، فإنه لم يلقِ الصدى نفسه لدى الحجاج، إذ كانت الحملات قد التزمت، وإن على مضض، قرار منع التكاليف عند صدور قرار منع أعوام.

كما أن الحجاج الأمينة على الطرق البرية، ولا سيما خلال سنوات الحرب في سوريا، جعلت السفر جوا الخيار الأمينا.

وقبل دخول المنع حيز التنفيذ، تستغل الحملات فترة السماح لكثياف إعلاناتها عن «آخر» رحلات البر، مع عروض بـ«أسعار تشجيعية»، تبدأ من «اصابات مكثفة» وبرايم «البينة مكثفة»، وصولاً إلى إقامة «ملكية بالقرب من الحرم».

وفيما يرفض بعض اصحاب الحملات وصف هذا التهاافت بالاستغلال، معبرين عن أنه محاولة لاقنصاف

راجا حمية

خلف قرار هيئة رعاية شؤون الحج والعمرة في لبنان، بفتح النقل البري لخدمات الحج والعمرة وحصص السفر جوا عبر مطار بيروت، وبوصية بين أصحاب الحاصلات والمعتمرين. إذ رأى كثيرون في القرار حرمانا لهم من أداء العمرة، بسبب الفارق الكبير في الكلفة بين السفر برا وجوا، ما دفع الهيئة إلى التراجع عن وإعادة النقل فيه. وانتهى الأمر إلى تمديد السماح بتسيير الرحلات البرية حتى 15 أيلول، على أن يبدأ بعدها تطبيق القرار الجديد الذي أعده رئيس الهيئة القاضي محمد مكاي.

ويُتوقع أن يتضمن القرار شروطاً جديدة لتنظيم حملات البر، بالتوازي مع إعادة تفعيل الشروط السابقة التي لا يلتزم بها بعض أصحاب الحملات، ومنها الالتزام بسائقي مستوفين للشروط، والتأمين الإلزامي، والحصول على ترخيص من الهيئة، والخضوع للرقابة الدورية بالتنسيق مع الأمن العام. ومن شأن هذه الإجراءات،

[illegible]

تقرير

وزارة الصحة: فعّالية «الساعة الذهبية للسيغار» تخالف القانون 174

وزيرا السياحة والإعلام يروّجان لتدخين السيغار

زئبق بري

الدولة التي شرّعت القانون الرقم 174 للحدّ من التدخين، ومنعت بموجبه الإعلان والترويج لمُنتجات التبغ، هي نفسها أبرزت أنبائها لترويج تدخين السيغار ضمن فعّالية «الساعة الذهبية للسيغار» فيما تولّت وكالتها الرسمية نشر موعدها ومكانها. ليست المسألة هنا اجتهداً في تفسير القانون أو سؤالاً عن الحدود الفاصلة بين الإعلان والتغطية الإعلامية، إذ إن مصادر معنية في وزارة الصحة أكّدت لـ«الإخبار» أن الدعاية الخاصة بهذه الفعّالية، وبالشكل الذي نُشرت فيه، تتشكّل مخالفة واضحة وصريحة للقانون.

مع ذلك، أقيمت النسخة الرابعة من «الساعة الذهبية للسيغار» في أحد المطاعم في كازينو لبنان، تحت «الرعاية السامية» لوزيرة السياحة لورا الخازن لحود، بحسب الإعلان الذي يحمل شعار الوزارة نفسها، فيما نُشرت مفكرة الوكالة الوطنية للإعلام، التابعة لوزارة الإعلام، موعّد النشاط ومكانه، وقدمته باعتبارها فعّالية تقام «بدعوة من شبكة الفخامة ووزير الإعلام الحامي بول مرقص، وبرعاية وزيرة السياحة لورا الخازن لحود». كل ذلك يجري بحضور الدولة وبرعايتها.

لو كانت المسألة مجرد أشخاص

انتقلت، بكل فخر، إلى منح غطاء سيغار فاخر وعشاء، وكانت الفضة تتعلّق بأسس توزيع الثروة في لبنان وهو نقاش قائم يتعلّق بالنظام الضريبي وبالتخمين وبالعدالة الاجتماعية، ولكن السلطة، في هذه الفعّالية، لم تفق على الحياء، بل

مقتدرين اختاروا أن يدفعوا ثمن سيغار فاخر وعشاء، وكانت الفضة تتعلّق بأسس توزيع الثروة في لبنان وهو نقاش قائم يتعلّق بالنظام الضريبي وبالتخمين وبالعدالة الاجتماعية، ولكن السلطة، في هذه الفعّالية، لم تفق على الحياء، بل حاذة من انعدام الأمن الغذائي، فيما يبلغ الحد الأدنى للأجور 28 مليون ليرة شهرياً. وسط هذا الواقع، وجدت الدولة اللبنانية ما يستحق رعايتها الكريمة، متناسية كل الأسى الذي يحصل في مناطق أخرى من البلاد. والحال أن الفعّالية لا تُقدّم أصلاً كمشاء عادي يتخلّله تدخين السيغار، حتى يكون ممكناً فصلها عن أحكام الإعلان والترويج، فاسم المناسبة نفسه «فعّالية السيغار»، وتظهر في المواد الدعائية صورة أحد أبرز الأسماء العالمية في صناعة السيغار وهو يحمل المُنتج، إلى جانب اسمه والشعار التجاري لعلامة. أي إن السيغار ليس تفصيلاً جانبياً في المناسبة، بل هو محور المناسبة نفسها. وهنا يصبح الرجوع إلى القانون الرقم 174/2011 ضرورياً. فالقانون لا يحظر فقط إعلاناً تجارياً تقليدياً، بل يعرّف الإعلان والترويج للتبغ بصورة واسعة تشمل أي تواصل أو توصية أو نشاط تجاري يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الترويج لمُنتج تبغي أو لاستخدام التبغ. وتنص المادة 9 على حظر مختلف أنواع الإعلانات والعناصر الترويجية لمُنتجات التبغ وعلاقتها وشعاراتها، فيما تحظر

المادة 11 نشر أو بثّ، مجاناً أو لقاء عوض، عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، أي دعابة أو إعلان أو برنامج أو مقالة يمكن اعتبارها إعلاناً أو دعابة لأي من مُنتجات التبغ. أمّا المادة 12 فتحظر الرعاية للأعمال الثقافية أو



(رأبف-الخبار)



لبنان يحرق سنوياً في استهلاك السيغار أكثر من 5 ملايين دولار

الرياضية أو التجارية. بهذا المعنى، لا يعود السؤال عن مدى مُلاءمة أن ترعى وزارة السياحة حفلة سيغار بحسب، بل عن كيفية مشاركة الدولة نفسها، برعاية وزارية مخصصة للاحتفاء به، وأن يرد اسم وزير آخر في الدعوة إليها، وأن تنشر الوكالة الرسمية موعدها. ولا يعني الاعتراض على ذلك أن المطلوب إطفاء أنوار المطاعم والغاء الحفلات حتى تنتهي الحرب، أو أن المطلوب إطفاء النيران بعد ذاتها جريمة. لبنان يحتاج إلى السياحة وإلى الإنفاق وإلى أي نشاط اقتصادي قادر على إدخال الأموال إلى البلد. المشكلة أن الدولة اختارت أن ترعى فعّالية مخصصة للترويج لمُنتج يحظر القانون الترويج له أساساً. وفي توقيت يطرح وحده سؤالاً عن جدية هذه الأولويات ومعناها.

ففي بلد يواجه فيه ربع السكان تقريباً انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، ولا يزال أكثر يعانيون تداعيات النزوح والحرب، فيما تتقي قرى تحت الاحتلال الإسرائيلي وأخرى تحت وطأة الاعتداءات اليومية، ويقف الحد الأدنى للأجور عند 28 مليون ليرة، تبدو الأولويات الرسمية منفصلة.

عند البلد الذي يُفترض أن تعتبر عنه رفوف كل ذلك، هناك قانون يحمل الرقم 174، قانون وضعته الدولة، ثم خرّقه الدولة نفسها. ليس الترويج لاستهلاك السيغار مجرد فعّالية مُستغفّرة في توقيتها، بل يعتبر عن دولة فقدت البوصلة إلى حدّ يصعب معه التمييز بين سوء الأولويات والعبث.

عن طموح بأن تتطوّر مستقبلاً لتصبح «مهرجناً».

لكن حتى لو حاولنا وضع المخالفة القانونية جانباً، يبقى السؤال عن الأولويات التي تختار الدولة أن تقرن اسمها بها. فليبنان الذي تقام فيه هذه الفعّالية «الغريدة» ليس بلداً يعيش مرحلة رخاء. بحسب أحدث تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمم الغذائي (IPC)، الذي شاركت فيه وزارة الزراعة إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، يواجه نحو 1,24 مليون شخص، أي 24% من السكان المشمولين بالتحليل، انعداماً حاداً في الأمن الغذائي بين نيسان واب 2026، بزيادة بنحو 30% عن التقديرات السابقة للفقرة نفسها.

أمّا الحد الأدنى الرسمي للأجور، فيقف عند 28 مليون ليرة شهرياً. فوق الأزمة الاجتماعية، هناك حرب لم تنته بعد، خلفت خسائر بمليارات الدولارات، وأفقدت آلاف الأسر مصادر رزقها، فيما تواصل تداعياتها مفارقة الاحتياجات الإنسانية. وفي البلد نفسه، ثمة سوق أخرى تتحرك في اتجاه معاكس تماماً. بحسب بيانات الجمارك اللبنانية، استورد لبنان خلال عام 2025 نحو 40,65 طناً من المُنتجات الواقعة ضمن البند الجمركي الذي يشمل السيغار والسغاريو، بقيمة قاربت 5,38 ملايين دولار. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026 وحدها، بلغت قيمه المستوردات نحو 30 طناً بقيمة 3,75 ملايين دولار. أي إن ما

استورده لبنان خلال ستة أشهر فقط بات يوازي نحو ثلاثة أرباع الكمية المستوردة طوال العام السابق. وإذا استمرت وتيرة النصف الأول نفسها، فقد تقترب المستوردات حسابياً في نهاية السنة من 60 طناً بقيمة 7,5 ملايين دولار.

ولا تكمن المشكلة في أن اللبنانيين يستوردون السيغار. هذه سلعة قانونية. لكن يمكن القول إن ملايين الدولارات نُزفت من بلد يعتمد على تدفقات العملة الأجنبية إليه لتمويل استيراد سلعة استهلاكية كمالية غير إنتاجية لا تدخل في صناعة محلية ولا ترفع القدرة التصديرية، بل تستهلك وتنتهي، وفي حالة السيغار تحديداً، تحرق حرفياً. وهنا تحديداً يصبح دور الدولة هو القضية. لا خيار المستهلك شيء أن تسمح الدولة بحفلة سيغار بحسب، بل عن كيفية مشاركة الدولة نفسها، برعاية وزارية مخصصة للاحتفاء به، وأن يرد اسم وزير آخر في الدعوة إليها، وأن تنشر الوكالة الرسمية موعدها.

ولا يعني الاعتراض على ذلك أن المطلوب إطفاء أنوار المطاعم والغاء الحفلات حتى تنتهي الحرب، أو أن المطلوب إطفاء النيران بعد ذاتها جريمة. لبنان يحتاج إلى السياحة وإلى الإنفاق وإلى أي نشاط اقتصادي قادر على إدخال الأموال إلى البلد. المشكلة أن الدولة اختارت أن ترعى فعّالية مخصصة للترويج لمُنتج يحظر القانون الترويج له أساساً. وفي توقيت يطرح وحده سؤالاً عن جدية هذه الأولويات ومعناها.

ففي بلد يواجه فيه ربع السكان تقريباً انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، ولا يزال أكثر يعانيون تداعيات النزوح والحرب، فيما تتقي قرى تحت الاحتلال الإسرائيلي وأخرى تحت وطأة الاعتداءات اليومية، ويقف الحد الأدنى للأجور عند 28 مليون ليرة، تبدو الأولويات الرسمية منفصلة. عند البلد الذي يُفترض أن تعتبر عنه رفوف كل ذلك، هناك قانون يحمل الرقم 174، قانون وضعته الدولة، ثم خرّقه الدولة نفسها. ليس الترويج لاستهلاك السيغار مجرد فعّالية مُستغفّرة في توقيتها، بل يعتبر عن دولة فقدت البوصلة إلى حدّ يصعب معه التمييز بين سوء الأولويات والعبث.

علي الشاب *

لا شك أن سقوط النظام السوري السابق ووصول قوى معارضة له إلى سدة الحكم في دمشق أحدثاً خللاً جوسياسياً كبيراً في المنطقة، ساهم في إضعاف جبهة المقاومة. ليس في لبنان وحده، وإنما على امتداد الإقليم. وقد ترك هذا التحول أثراً واضحاً في الأداء السياسي والعسكري العام، وفي مسار الصراع المفتوح الذي يقترب من إنتام عامه الثالث، فيما يبدو أن آفة الزمنى ومستويات التصعيد، كل ذلك لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة، سواء لناحية اتساع جبهات القتال أو دخول قوى جديدة إلى دائرة المواجهة.

وبعد نحو عشرين شهراً على التحول الذي طرأ على السلطة في دمشق، تبدو الحاجة قائمة إلى نقاش هادئ وبارد للعلاقة بين المقاومة اللبنانية وسوريا، بعيداً عن التوصيفات الأيديولوجية أو الطائفية. بهدف التمييز بين ما هو ثابت في هذه العلاقة وما هو متغيّر، وبين ما تفرضه الجغرافيا والتاريخ والمصالح، وما يرتبط بطبيعة الأنظمة والسياسات المتعاقبة.

أولاً: علاقة سياسية لا تحالف طائفي

من الضروري، بالنسبة إلى أي مقارنة جادة لهذا الموضوع، التأكيد أن الخلاف الذي نشأ لفترة طويلة بين المقاومة اللبنانية والنظام السوري السابق، ولا سيما منذ عهد الرئيس حافظ الأسد، لم يكن في جوهره تحالفاً طائفاً، حتى وإن كان العامل الطائفي حاضراً، كما هو الحال في كثير من علاقات القوى والأنظمة في المنطقة. فالطائفية تبقى عنصراً مؤثراً في العلاقات الإقليمية، ولا سيما عندما تنتقل من مستوى القرار السياسي إلى مستوى المجتمعات المحلية أو نتائج الخطاب المتداول على وسائل التواصل

إنّ قيام علاقة إيجابية، أو على الأقل علاقة واقعية قائمة على المصالح المشتركة وعدم الانخراط في مشاريع العداء المتبادل، بين المقاومة اللبنانية وسوريا الجديدة، ليس ترغاً سياسياً، بل قد يكون أحد مقتضيات الجغرافيا السياسية للمنطقة

الاجتماعي، حيث تختلط الاعتبارات السياسية بالهويات والانفعالات. لكن اختزال العلاقات السياسية في بعدها الطائفي يؤدي في نهاية المطاف إلى إخفاء طبيعتها الحقيقية. والواقع أن العلاقة بين المقاومة والنظام السوري السابق كانت، قبل كل شيء، علاقة سياسية تخضع لحسابات المصالح وتوازنات القوة، والدليل على ذلك أنها لم تكن علاقة مستقرة على الدوام، بل شهدت مراحل من التوتر والانكسار، بل وحتى الصدام الدومي، خصوصاً في مراحلها الأولى. فدخل القوات السورية إلى بيروت وما إقعه من أحداث، ومنها حادثة «فتح الله»، بشكل أحد الأمثلة الواضحة على أن العلاقة لم تكن منذ بدايتها علاقة تحالف مُطلق. كما أن الهجوم السوري على الشمال اللبناني لم يكن قائماً على تفاهم

مع المقاومة الإسلامية أو الجمهورية الإسلامية في إيران، بل جاء في سياق مختلف ارتبط بالحرقة الوطنية اللبنانية، في وقت كان موقف المقاومة أقرب إلى حركة التوحيد الإسلامي التي كان يقودها سماحة الشيخ الراحل سعيد شعيان، كذلك، فإن ما عُرف بحرب المخيمات لم يكن منسجماً مع توجهات المقاومة، التي سعت إلى وقفها، كما أن الحرب التي اندلعت بين حزب الله وحركة أمل لم يكن الحليف السوري بعيداً عن سياقاتها.

كل ذلك يؤكّد أن العلاقة بين المقاومة والنظام السوري السابق لم تكن تحالفاً طائفاً ثابتاً،

المقاومة اللبنانية والمسألة السورية:

الثابت والمتغيّر⁹

وإلى الحدّ من قدرة إسرائيل على فرض إرادتها منفردة على المنطقة.

أمّا المخفّر، فهو طبيعة السلطة في دمشق، وهويتها السياسية، وتحالفاتها الإقليمية والدولية، ونظرتها إلى الصراع مع إسرائيل وإلى القوى الفاعلة فيه.

وهنا تحديداً ينبغي ألاّ نخلط بين تغيّر النظام السياسي وتغيّر الجغرافيا السياسية.

خامساً: المقاومة أمام سوريا الجديدة

إنّ التحديّ أمام المقاومة اللبنانية لا يتمثّل فقط في خسارة العلاقة التي كانت قائمة مع النظام السوري السابق، وإنما في التعامل مع واقع سوري جديد، له حساباته وتوازناته المختلفة.

وفي المقابل، فإنّ التحديّ أمام السلطة الجديدة في دمشق هو إدراك أن سوريا لا تقع خارج الصراع الإقليمي، وأنّ محاولة الابتعاد عن الصراع لا تعني بالضرورة أنّ الصراع سيبعد عنها.

فإنّ إسرائيل، كما أظهرت التجربة التاريخية، لا تعامل مع دول المنطقة على أساس العهود والميثاق وحدها، بل وفق ميزان القوة والمصلحة، وهي تسيّج إلى الاحتفاظ بهامش واسع للتدخل في شؤون الإقليم وإعادة تشكيل موازين القوى فيه.

ومن هنا، فإنّ أي سلطة في دمشق، مهما كانت توجهاتها السياسية، ستجد نفسها أمام سؤال العلاقة مع البيئة الإقليمية المحيطة بها، ومع القوى التي تمكك حضوراً فعلياً في جبهات الصراع.

خاتمة: بين الجغرافيا والسياسة

إنّ العلاقة المستقبلية بين المقاومة اللبنانية وسوريا الجديدة لن تكون بالضرورة نسخة عن العلاقة التي كانت قائمة في عهد النظام السابق، كما أنّ استمرار بعض المصالح المشتركة لا يعني عودة التحالف القديم بصيغته السابقة. لكن، في المقابل، فإنّ الجغرافيا والتاريخ وطبيعة الصراع الإقليمي تفرض مجموعة من الحقائق التي يصعب تجاوزها. فالصراع مع إسرائيل لا يزال مفتوحاً، والمشروع الإسرائيلي لا يتعامل مع لبنان أو سوريا باعتبارهما بلعين منفصلين، بل باعتبارهما جزءاً من بيئة إقليمية واحدة. كما أن لبنان لا يمكن فصله بصورة كاملة عن أمن سوريا، والعكس صحيح.

وعليه، فإنّ قيام علاقة إيجابية، أو على الأقل علاقة واقعية قائمة على المصالح المشتركة وعدم الانخراط في مشاريع العداء المتبادل، بين المقاومة اللبنانية وسوريا الجديدة، ليس ترغاً سياسياً، بل قد يكون أحد مقتضيات الجغرافيا السياسية للمنطقة. لقد كانت العلاقة بين دمشق والمقاومة، في مراحلها السابقة، محكومة بتوازن دقيق بين التعاون والاختلاف، وبين وحدة بعض أهداف وتباين بعض الوسائل. ومن المرجّح أن تعود هذه المعادلة نفسها، ولكن في ظروف جديدة وبطارف جديدة وحسابات مختلفة.

وفي النهاية، فإنّ من يقرأ تاريخ المنطقة يدرك أن «ورقة الجنوب» لم تكن يوماً مجرد ورقة لبنانية محلية، بل كانت جزءاً من الصراع على النفوذ الإقليمي وإدارة المواجهة مع إسرائيل. ولذلك، فإن مستقبل العلاقة بين دمشق وبيروت والمقاومة لن يُحسم فقط عبر المواقف المعلنة، وإنما عبر قدرة الأطراف المختلفة على قراءة الجغرافيا وموازين القوة ومصالحها الفعلية.

يُنسب إلى هنري كيسنجر في توصيف أهية المنطقة: «يمن يسكن جبهة الجنوب يده المني، يسكن الشرق الأوسط يده اليسرى، والسؤال اليوم ليس فقط من يسكن الجنوب، بل من يستطيع أن يمنع تجويز سوريا ولبنان، والمنطقة كلها، إلى ساحات مفتوحة لإعادة رسم الجغرافيا السياسية وفق ميزان قوة يفرضه طرف واحد؟»

* كاتب من لبنان

حرب التكنولوجيا

من تنبّهات «أبل» إلى «بيغاسوس» و«غرافيت»، لم تعد برمجيات التجسس التجارية أدوات سرّية محصورة بانظمة تلاحق معارضيهّا. صناعة أخبرت في الجنوب العالمي تتوسّع اليوم داخل أجهزة إنفاذ القانون الأميركية. وبين شركات تبيع الاختراق وحكومات تشتريه، يعود السؤال القديم بصورة أكثر إلحاحاً: من يراقب المراقبين، ومن يحمي هواتفنا منهم؟

إشعار من «أبل»: أنت تحت المراقبة!

علي عواد

في الثالث عشر من آب (أغسطس) الحالي، وجد أشخاص في 110 دول تنبيهاً ينتظرهم على شاشات هواتفهم من شركة «أبل»: «جهازك مستهدف بهجوم باستخدام برنامج تجسس ماجور. لم تكن الرسالة من النوع الذي يحتمل الانتظار، لذلك وجب أن تظهر في إشعار قبل أن يفتح صاحب الهاتف أي شيء».

التنبيه ليس جديداً في ذاته، تُرسل «أبل» هذه الإشعارات منذ عام 2021، وقد وصلت حتى اليوم إلى مستخدمين في أكثر من 150 دولة. الجديد هو الحجم: هذه أوسع موجة إنذار في تاريخ الشركة، التي لم تكشف عدد المستهدفين، ولا الدول الأكثر تضرراً، ولا الجهة المسؤولة، وهي تمنع مديكيا عن نسب الهجمات إلى فاعل أو منطقة بعينها.

ما هو «برنامج التجسس الماجور»؟

هو برنامج اختراق تصنعه شركة خاصة وتبيعه لحكومات أشهر أمثلته «بيغاسوس» الذي تنتجه شركة «إن إس أو» الإسرائيلية. ما

تستخدم هذه البرمجيات ضد مهاجرين ومواطنين

يميّز هذا النوع من البرمجيات هو تقنية «النقرة الصفر» (zero-click). يقع الاختراق من دون أن يفعل الضحية أي شيء، ومن دون فتح رابط أو تحميل ملف، وثق مختبر «سينترن لاب» في «جامعة تورونتو»، ثغرة iMessage التي استخدمت في تطبيق معلنون لاختراق أجهزة فلسطينيين يعملون في منظمات مدنية في الضفة الغربية. وفي العام نفسه، أدرجت وزارة التجارة الأميركية الشركة على «قائمة الكيانات»، ثم صدر عام 2024 حكم أميركي وحدها مسؤولة عن 1400 عملية اختراق لمستخدمي «واتساب»، تستوجب كل صفقة لتصدير «بيغاسوس» موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية. وقد استخدمت هذه التراخيص أداة لبناء التحالفات: محتها إسرائيل للإمارات والبحرين

في أيلول (سبتمبر) 2020، بالتزامن مع توقيع «اتفاقات إبراهيم».

الفصل الجديد: الاداة تعود إلى الداخل

الأهم في مسار الأخير هو أنّ هذه الأدوات دخلت جسم الدولة الأميركية نفسها.

في الأول من نيسان (أبريل) الماضي، أقر المدير المكلف لدائرة الهجرة والجمارك الأميركية (ICE)، تود لاويونز، في رسالة إلى نواب الديموقراطيين، بأنّه وافق على استخدام فريق «تحقيقات الأمن الداخلي» أداة تجسس تجارية في ملاحقة منظمات إرهابية أجنبية ومهربي مخدّر الفتانتيل. لم تُسمّ الأداة في الرسالة، والمرجح أنّها مختبر «سينترن لاب» ثلاثة وثلاثين مستخدماً حكومياً محتملاً له في اثنتي وثلاثين دولة. ثم جاء اختراق شركة «هاكينغ تيم» الإيطالية عام 2015 وتسريب بريدها، فتبيّن أنّ برنامجها بيع لأجهزة حكومية في إثيوبيا والبحرين ومصر وكازاخستان والمغرب وروسيا والسعودية والسودان وأذربيجان وتركيا. على هذه الأرضية، دخلت «إن إس أو» الإسرائيلية «بيغاسوس». وفي عام 2021، «فرون ت لاين ديفنדרز» ومختبر «سينترن لاب» إنّ البرنامج استخدم لاختراق أجهزة فلسطينيين يعملون في منظمات مدنية في الضفة الغربية. وفي العام نفسه، أدرجت وزارة التجارة الأميركية الشركة على «قائمة الكيانات»، ثم صدر عام 2024 حكم أميركي وحدها مسؤولة عن 1400 عملية اختراق لمستخدمي «واتساب»، قد كشف مطلع للتصدير «بيغاسوس» موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية. وقد استخدمت هذه التراخيص أداة لبناء التحالفات: محتها إسرائيل للإمارات والبحرين

وعاملين في الإغاثة الإنسانية في إيطاليا أصيبت أجهزتهم، فأنهت الشركة عقدها مع الجهات الإيطالية. ثم جاء الفصل الأخير: في أيار (مايو) الماضي، قالت وزارة الأمن الداخلي لإذاعة «إن بي آر» إنّ الدائرة لا تربطها أيّ علاقة بـ«باراغون»، ولا بالشركة التي استحوذت عليها، وأنّها لم تبرم معها عقداً جديداً، فيما يشير إشعار على موقع المشتريات الفدرالية إلى إغلاق العقد في 20 كانون الثاني (يناير) الماضي. غير أنّ الوزارة رفضت توضيح ما إذا كانت الدائرة ما زالت تصل إلى أدوات الشركة عبر طرف ثالث. ووصفت المحامية جولي ماو، من منظمة «جاست فيونتشز لو» التي تقاضي للحصول على وثائق العقد، تصريحات الوزارة بأنها

تبقى في إسرائيل وتحت إشراف وزارة الدفاع: ملكية أميركية وتنظيم إسرائيلي في آن.

وفي 30 كانون الأول (ديسمبر) 2025 عقوبات كانت وزارة الخزانة في عهد بايدن قد فرضتها على ثلاثة من أصل سبعة أشخاص مرتبطين بتجسّج «إنتليكسا»، صاحب برنامج التجسس «بريداتور». وقالت الخزانة إنّ الرفع تمّ «ضمن العملية الإدارية المعتادة، رداً على طلب إعادة نظر، وإنّ كلّ ما منهم أثبت انفصاله عن التجسّج. أمّا مؤسّس «إنتليكسا»، ضابط الاستخبارات الإسرائيلي السابق تال ديليان، فما يزال على قائمة العقوبات.

الرّد من داخله والاسلطن

في الحادي والعشرين من آب، وجّه السيناتور رون وايدن والثاني غريغ كاسار رسالة إلى مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، الجها الرقابي الذي يديق في عمل الإدارة الأميركية، يطلبان فيها مراجعة شاملة لكيفية استخدام مكتب التحقيقات الفدرالي، وإدارة مكافحة المخدرات، وتحقيقات الأمن الداخلي التابعة لدائرة الهجرة، و جهاز الخدمة السرية، أدوات الاختراق والتجسس ضدّ الأميركيين. حيثنهما هي أنّ هذه الأجهزة تستخدم الاختراق في التحقيقات منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، ومع ذلك لا توجد معلومات عامة تذكر عن نطاق هذا الاستخدام أو تواتره أو ضماناته. يخضع النخضت إلى مجموعة مستثمرين أميركيين بقودها المنتج السينمائي روبرت سيموندرز، التي ضخّت عشرات ملايين الدولارات ومحت ديوناً بقيمة 600 مليون دولار، وخرج مؤسسوها الثلاثة من رأس مالها. وفي الشهر التالي، عُيّن السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، محامى إيلاس ترامب السابق وأحد المؤرّبين منه، رئيساً تنفيذياً لمجلس إدارتها. وقال فريدمان إنّ تركيزه ينصبّ على الفوز بعقود مع الوكالات الحكومية الأميركية، فيما تسعى الإدارة الجديدة إلى شطب الشركة من القائمة السوداء. ومع ذلك، شدّد المتحدث باسم الشركة على أنّ مقرّها وعملياتها الأساسية



راينا شيئا مشابها لهذه اللغة عشية الغزو الأميركي للعراق عام 2003

مع اعتراضها على مضمونها وعلى الطريقة التي أُضيف بها اسمها، ولا سيما ما اعتبرته مساواة مضرة وزائفة في إسرائيل وإيران. كما أثّرت أسئلة حول إدراج اسم موميا أبو جمال، السجين السياسي الأميركي، في قائمة الموقعين، في وقت ظهرت فيه رسالة منه تعبر عن موقف مختلف جذرياً من الحرب.

هكذا انتقلت العريضة من كونها نصاً تضامنياً إلى مانتفستو إمبريالي ناعم، وتحولت القضية من دعم وتضامن إلى أزمة ثقة في إنتاج النص.

بيت شفرتي مقص: إيران وأميركا على الدرجة نفسها

تكمّن عقدة العريضة أولاً في استعارتها المركزية، تلك التي تختصر المسألة الإيرانية في شعب عالق «بين شفرتي مقص»: شفرة الجمهورية الإسلامية التي تخنق مواطنيها، وشفرة الولايات المتحدة التي تصف البلاد. تبدو الصورة، في ظاهرها، «عادلة» وتقدمية: شعب محاصر من جهتين، ونض يعلن تضامنه مع هذا الشعب الذي يقع بين «الشفرتين». غير أنّ البلاغة هنا تؤدّي عملاً سياسياً: بتجاوز جمال الاستعارة، هي تضع قوتين مختلفتين في طبيعة سلطتهما وموقعهما الرقابية والشفافية داخل تركيب واحد، ثم تجعل الإيراني جسداً محشوراً بينهما، هذا من دون أن تنسى أنها تتماهى مع الإمحاء

انتهاكاً.

قضية

الضجة مستمرة حول حانيفستو «اليسار» الإمبريالي

عريضة «الغارديان»: حقوق الإنسان أم تبرير العدوان؟

تحت غطاء التضامن مع السجناء السياسيين الإيرانيين، تُثير عريضة «الغارديان» سؤالاً أبعد من النيات المعلنة: متى تتحوّل لغة حقوق الإنسان إلى حصان طروادة للتدخل؟ من العراق إلى إيران، خبرت المنطقة كيف يمكن لخطاب «التحرير» أن يعيد إنتاج المنطق الإمبريالي، وأن يمهّد أخلاقياً للحرب باسم إنفاذ الشعوب

بول مخلوف

تحت عنوان شاعري يخفي وراءه حملة سياسية ثقيلة، نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية في 20 آب (أغسطس) رسالة مفتوحة إلى السجناء السياسيين في إيران، مقصّة: «شفرة الجمهورية الإسلامية من جهة، وشفرة القوى «الإمبريالية» الأميركية والإسرائيلية من جهة أخرى حملت الرسالة توقعات أسماء كبيرة في اليسار الفكري العالمي، من بينها: أنجيلا ديفيس، وجوديث بترل، وروث ويلسون غيلمور، ورشيد الخالدي، وسنان أنطون، وروبن دي جي كيلي وآخرون. للوهلة الأولى، تبدو الرسالة عصية على الاعتراض.

إدانة للقمع الإيراني، وإدانة للحرب الأميركية الإسرائيلية في آن واحد، وتضامن مع السجناء السياسيين، غير أنّ ما انفجر بعد نشرها لم يكن خلافاً على ضرورة الدفاع عن المعتقلين الإيرانيين، وإنما على القصيدة السياسية للرسالة، وعلى الطريقة التي جمعت بها التوقعات. فقد سحب روبن دي جي كيلي موقعه لاحقاً، موضحاً أنّ ظروف طلب التوقيع كانت ملغية، وأنّ ما نشر لم يكن مطابقاً تماماً لما رآه في البداية. كما أعلنت الأديمية نسرين الأمين أن اسمها لم يكن ينبغي أن يظهر في الرسالة أصلاً.



سنان أنطون
الذي سحبه
توقيعه من
العرضة كتب
على الكارثة التي
خلصها ذلك
الوعود، للعراق
الجديد،

سبيل المثال، من سؤال «كيف نخلّص الإيرانيين من نظامهم؟».

من «إنقاذ الإيرانيين» إلى قابلية التدخل

والتاريخ الاستعماري يعرف هذه اللغة جيداً. تبدأ الحكاية بشعب يعاني من حاكم مستبد، ثم تتقدم القوة الخارجية إلى المشهد بوصفها طرفاً مخلصاً لا يملك إلا أن يتدخل لإنقاذه. يتحول القصف تدريجياً من عدوان إلى «ضغط»، ومن ضغط إلى «تحرير»، ومن احتلال إلى «مهمة إنسانية» (ومن ثم تحضر الحملات غير الحكومية لتتظلف معالم الجريمة).

العراق لا يزال المثال الذي يصعب تجاوزه. فقد استخدمت جرائم نظام صدام حسين، وهي جرائم حقيقية، داخل بنية خطابية أوسع انتهت إلى جعل الغزو الأميركي يبدو، أمام قطاعا من الرأي العام، كأنه خالص للعراقيين. سنان أنطون الذي سحب توقيعه من العريضة المنشورة في «الغارديان»، كتب، في الذكرى العشرين لغزو العراق، عن الكارثة

التي خُفّفتها ذلك الوعد بـ«العراق الجديد»، محذراً من الذاكرة التي تبغ الحرب باعتبارها تحريراً. الأهم أن أنطون نشر في شباط (فبراير) 2026 نصاً عن الحرب على إيران استعاد فيه تجربة العراق، محذراً من عودة لغة «الصدمة والرعب» ومن تحويل القصف الأميركي إلى طريق للخلاص.

حيث يصبح التوقيع هو القصة

لم يقل جميع المحسّنين من العريضة الشيء نفسه ولم يرددوا الحجة نفسها، ولا يمكن حتى اختزال اعتراضاتهم في موقف سياسي واحد. لكن ما يجمع الاعتراضات التي ظهرت حتى الآن هو الشك في الطريقة التي تحولت بها موافقة أولية إلى نص منشور يحمل اسماءهم.

وهذا ما يزيد القضية لبساً، فالتوقيع بشكل ما هو رأس مال رمزي. حين تحمل حملة توقيع أكاديمي مثل رشيد الخالدي، أو كاتب وشاعر وروائي مثل سنان أنطون، أو مفكرة مثل أنجيلا ديفيس، فإنها تتكسب شرعية تاريخية تتجاوز عباراتها، بالتالي يغو التساؤل حيال التوقيع جزءاً من السؤال عن الخطاب: من كتب العريضة؟ ومن طلب التوقيع؟ وماذا عرض على الموقعين قبل أن تظهر الرسالة في «الغارديان»؟

الرسالة الحالية تدعو، من جهة، إلى الضغط على الجمهورية الإسلامية للافراج عن السجناء ووقف الإعدامات، ومن جهة أخرى، تدعو القوى المناهضة للإمبريالية إلى عدم تحويل رفض الحرب الخارجية إلى صمت عن قمع النظام الإيراني. لكن هذا التركيب، مهما حسنت النوايا التي تفتّ خلفه، ينتج أثراً سياسياً: إعادة تكرار السردية الأميركية حول الإعدامات، هذه الحجة التي كادت أن تتسبب في إلقاء قبلة نووية على إيران وشعبها.

ومن ثم، نحن إزاء تقويض الحقيقة ككون الحرب مع إيران صراعاً على السيادة، فقد صارت المسألة «تحرير» الإيرانيين من نظام داخلي وليس عدواناً خارجياً على إيران

التي تقاوت من أجل سيادتها، والحال هذه، يبدو كأننا أمام أسلوب آخر من الهيمنة الناعمة. هناك من يقول «لا تضربوا إيران» غير أنه يدعّ الإيرانيين على تغيير نظامهم. إنها الحرب القادمة من الباب الخلفي. عريضة تقدم نفسها أنها تدافع عن حق الشعب الإيراني، وإحدى الأدوات الممكنة لإنقاذه، بينما أي تغيير للنظام سيستبب في حرب أهلية.

تبدو قصة عريضة «الغارديان» أكبر من عريضة. من جهة إنها اختصار للغة اليسار الغربي أمام الإمبريالية، واختيار للمثقفين الذين عرفوا طويلاً كيف تتحول الكلمات إلى أسلحة في يد القوى، ومن جهة أخرى هي شكل من أشكال تحريض الشعب الإيراني (والرأي العام العالمي) وحثّه على تكرار سيناريو أكثر فصول الربيع العربي قتامة ومومية.

بالنسبة إلى القارئ العربي، ليس في هذا كلّ شيء طارئ. كانت المنطقة مختبر هذه الصناعة قبل أن تصبح صناعة.



على بالي



اسعد ابو خليك

محمود عبّاس، الذي لا يستحقّ أكثر من لقب رئيس عصابة أو زعيم مافيا، قبلَ (بعد أكثر من 20 سنة على آخر انتخابات) بإجراء انتخابات جديدة. لماذا اليوم؟ لأنّ الأوامر الإسرائيليّة والأميريكيّة واضحة. هذا الرجل يعتمدُ على مدّه (مع عائلته) بالمال الوفير الذي يكتنزه، مع عناصر في العصابة الخاضعة للمشيئة الإسرائيليّة. والمزعج أنّ الرجل الذي لا سلطة له على شبر من أرض فلسطين، لا يزال يمنح أوسمة وميداليات وألقاباً. المنسّق مع الاحتلال يصبح جنراً. ليس لعبّاس من الرئاسة إلا قشورها ومراسمها وحرس الشرف التابع له. الانتخابات هي من أجل شرعة قيادة فلسطينيّة جديدة. والرجل يريدُها لأنّه لا يزال يتعامل مع أسطورة أنّ «فتح» هي العامود الفقري للثورة الفلسطينية ويمكن أخذ حصّة الأسد من المقاعد. لم يعد هناك من ثورة فلسطينيّة لأنّ حركة «فتح» قضت عليها وسلّمت مفاتيح الهيكل للمحتل الإسرائيلي. والصهاينة استعجلوا الانتخابات لإسباغ الشرعية التمثيليّة على زعران جدد تعتزم إسرائيل والإمارات فرضهم على الساحة الفلسطينية. والدحлан (أداة محمد بن زايد) يشارك في النقاشات والاجتماعات الدائرة حول الانتخابات. لكن: لماذا القبول بالانتخابات الآن؟ هناك أرض فلسطينيّة محروقة لم تنتهِ الإبادة فيها، ويحاول البعض أن يروّج لفكرة الانتخابات؟ ما قيمة الانتخابات في أرض محتلة وإسرائيل تقرّر من يتجوّل فيها ومن يدخل ومن يخرج؟ ما الحكمة الآن؟ الأخرى بالقوى التقدميّة (لم يعد هناك من يسار ثوري) أن تسارع إلى رفض الفكرة من أساسها والعمل على نشف كلّ عناصر اتّفاق أوسلو الذي يهدف إلى استخدام الانتخابات لتشريع عمل السلطة اللحدية العميلة (هي عميلة بالمعنى الحرفي). النقاشات بين الأحزاب والقضايا لا جدوى منها وبخاصّة أنّ الكلام على «الوحدة الفلسطينية» ليس إلا ستاراً لحظر تخوين سلطة التنسيق الأمني. إنّ النكبة الفلسطينية مستمرّة وأجر ما يستحقّه الشعب الفلسطيني هو إجراء انتخابات لا يطالب بها إلا أعداء الشعب الفلسطيني لأهداف صهيونيّة. إنّ رفض الانتخابات من أساسها يجب أن يكون العنوان بانتظار العمل على إسقاط سلطة رام الله واستبدالها بسلطة شعبيّة بديلة.

يحدث في القاهرة الآن

ممرّضو مصر ينتفضون على «بنج كلي»



القاهرة. عبدالله راهبي

تجدّد السجّال بين صنّاع الدراما والنقابات المهنية في مصر، عقب أزمة أثارها عرض مسلسل «بنج كلي»، الذي يعرض كواليس المنظومة الصحية، فاتحاً باباً واسعاً من الجدل لم يقتصر على التقويم الفني للمحتوى. إذ امتد ليشمل مناقشة واقع البيئة الطبية المعروضة والحدود بين التخيل الدرامي والتوثيق الميداني.

المسلسل الذي يضيء على تفاصيل غرف العمليات والعلاقات الإنسانية والمهنية المعقدة بين أطباء الجراحة والتخدير وطواقم التمريض، وجد نفسه في مواجهة عاصفة من الانتقادات النقابية والطبية التي اعتبرت بعض مشاهدته تشويهاً لواقع المهنة في مصر. ينتمي المسلسل إلى فئة الأعمال القصيرة (15 حلقة)، محققاً نسبة مشاهدة كبيرة على «شاهد»، وتفاعلاً واسعاً عبر منصات التواصل الاجتماعي، خصوصاً في موسم درامي «فقير» على مستوى الأعمال المعروضة على المنصات.

تدور الأحداث داخل أروقة مستشفى حكومي. تلتحق طبيبة التخدير الشابة «دعاء» بالعمل هناك، بعيداً عن نفوذ والدها، الجراح الشهير ومالك إحدى المستشفيات الخاصة الكبرى. تبدأ رحلتها في بيئة يغلب عليها الحضور الذكوري والتشكيك المستمر في كفاءتها، قبل أن تتشابك الأحداث مع أسرار طبية وإنسانية كشف عنها مريض أثناء أزمة إفاقة من التخدير الكلي. رحلة درامية من إخراج نادين خان، وتأليف ورؤية

درامية للمؤلف محمد سليمان عبد الملك، الذي استند إلى كتاب «حكايات من غرف العمليات» الصادر عن طبية التخدير دعاء جلال. ويضم المسلسل في بطولته نخبة من الفنانين، تصدرهم سلمى أبو ضيف في دور البطولة، إلى جانب دياب، وكمال أبو رية، ومحسن محبي الدين، وسلوى محمد علي، وعلا رشدي، ومحمد مهران.

لم تكد الحلقات الأولى تخرج إلى النور حتى تصاعدت اعتراضات النقابة العامة للتمريض في مصر. أصدرت نقبية التمريض كوثر محمود بيانات وتصريحات رسمية، مؤكدة أنّ الصورة المقدمة في المسلسل لا تعكس طبيعة الممارسة اليومية أو التطور الحقيقي الذي شهدته هيئة التمريض داخل المنظومة الصحية. واعتبرت النقابة أن اختزال دور الممرض أو الممرضة في مهام هامشية لا تمت لجوهر المهنة بصله، ما يمثل

إساءةً بالغة لطواقم تعمل في ظروف ضاغطة وتتحمّل مسؤولية مباشرة عن أرواح المرضى. ووجهت الدعوة للكتاب والمخرجين إلى التنسيق المستقبلي مع وزارة الصحة والنقابات المختصة وإجراء معاشية ميدانية داخل المستشفيات للوقوف على واقع العمل الحقيقي بعيداً عن الانطباعات السطحية.

في المقابل، صاغ مؤلف العمل محمد سليمان عبد الملك ردّاً على فايسبوك فند فيه الاتهامات، مؤكداً أنّ المسلسل انطلق من مذكرات واقعية صاغتها طبيبة تخدير مارست المهنة داخل أروقة المستشفيات وغرف العمليات. وأوضح أن الدكتور دعاء جلال تواصلت معه وشاركت معه تجاربها المكتوبة التي جرت المعالجة القانونية والدرامية لها، مع الاستعانة بها كاستشاري طبي وميداني طوال مراحل التحضير والتصوير

رمضان 2027

الدراما السورية في بيت «آدو وأولادو»



يجسد عابد فهد دور البطولة

المشكلات (بدل قول «ابن آدم» أو تسمية عائلة بعينها). وقد نفى الكاتب علاء المهنا لنا انتماء العمل إلى دراما الأكشن، كاشفاً عن ملحمة اجتماعية شعبية تدور حول عائلة مكونة من أب وأم وثلاثة أولاد تتفكك حياة أبنائها بعد غياب الأب وتجرى الأحداث خلال عام 2023 داخل الأحياء الشعبية الدمشقية ضمن إطار الدراما الاجتماعية. ويأتي مسلسل «أولاد آدو» في مقدمة

الأعمال التي تتناول أزمة تفكك العلاقات الزوجية وتأثيرها على الأبناء، ويرصد العمل كيف يتحول الخلاف الأسري إلى نزاع، مستنزفاً المشاعر والموارد بينما يصبح الأبناء ضحية مباشرة لصراع. وحول الشراكة مع الكاتب وزهير الملا، أكد المهنا أنّ النص دخل مراحل الأخيرة ويخضع للتعديلات النهائية، مشيراً إلى أنّ الكتابة الثنائية تأخذ الحكاية إلى أجواء أعمق مع تصاعد الأحداث والصراعات

ضمن محاور العمل. ويجسد عابد فهد شخصية آدو، الرجل الذي يعود إلى حياة أبنائه بعد غياب طويل، لكن العودة التي كان يفترض أن تكون بداية جديدة، تفتح أمامه أبواباً لماض لم ينتهِ، وتضعه في قلب سلسلة من الأسرار والمواجهات التي ستغيّر شكل حياته وعلاقته بأبنائه. ويستعد فهد للتصوير في دمشق بعد غياب نحو سبع سنوات حيث كان آخر عمل شارك فيه في سوريا هو مسلسل «دقيقة صمت» (تأليف سامر رضوان، إخراج شوقي الماجري، عرض في عام 2019).

في السياق نفسه، بيّن المهنا أنّه لم يتم تحديد اسم البطلة بعد وتجرى المباحثات مع الشركة المنتجة على أن ينطلق التصوير في منتصف أيلول (سبتمبر) المقبل. كما تعتبر هذه الشراكة الثانية بين صنّاع العمل وعابد فهد، بعد مسلسل «سعادة المجنون» الذي عرض في رمضان الفائت (تأليف علاء المهنا، معالجة درامية زهير الملا وإخراج سيف السبيعي إنتاج شركة غولدن لاين) وتناول ملفات الفساد عبر جريمة غامضة وتتشابك الأحداث بسلسلة من الجرائم داخل بيئة شعبية.

دمشق. لين أبو زينة

نشاط ملحوظ تشهده الساحة السورية تحضيراً للموسم الرمضاني المقبل، في خطوة تعكس رغبة صنّاع الدراما في إعادة إحياء هذه الصناعة من داخل البلاد. ورغم انتشار الأعمال الاجتماعية في الموسم الماضي، إلا أنها أثارت موجة من الانتقادات، بسبب شعور شريحة من الجمهور بأنّ بعض القضايا التي طرحتها تلك الأعمال بعيدة عن الواقع السوري اليومي، ما خلق حالة من عدم التفاعل الكامل معها.

وبدأت ملامح الموسم الدرامي لرمضان 2027 في الظهور باكراً، مع إعلان شركات الإنتاج عن تحضيراتها للمنافسة الرمضانية المقبلة، التي تشهد عودة بعض النجوم بعد سنوات من الغياب، في مقابل استمرار آخرين في الحضور بأعمال جديدة. وتستعدّ شركة «غولدن لاين» للمنافسة بمسلسل «آدو وأولادو» من كتابة علاء المهنا وزهير الملا، وإخراج تامر إسحاق. «أولاد آدو» هو مثل شعبي دمشقي يُستخدم للدلالة على أصدقاء السوء، واصطلاح الناس على استخدام «آدو» ككلمة سر أو كنية بديلة عن أهل

■ الإعلانات

الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

■ التوزيع

شركة الاوانك

03 / 828381 _ 01 / 666314 _ 15

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akhbar.com



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/AlakhbarNews

■ المكاتب

بيروت - فردان - شارع دونات - سنتر

كونكورد الطابق الثامن

تلفاكس: 01759500 01759597

ص.ب 113/5963

■ المدير الفني

صلاح الموسى

■ مجلس التحرير

امك الاندري

محمد وهبة

وليد شرارة

دعاء سويدان

جمال غصن

حسين سمور

■ رئيس التحرير

ابراهيم الاميت

مدير التحرير المسؤول

وفيق قانصوه



صادرة عن
شركة اخبار بيروت